الخصائص الإلهية

سلطان بن عبد الرحمن العميري [1]

الملخّص

تقوم فكرة البحث على تحديد مفهوم الخصائص الإلهية وبيان أهميتها وأقسامها وصفاتها الكلية، والكشف عن مقتضياتها وآثارها الشرعية، ودفع الاعتراضات المتوهم ورودها على مقتضياتها ،ويهدف البحث إلى دراسة أعظم حقيقة مأمور بها في الدين، وضبط أعظم حقيقة منهي عنها فيه -الشرك والتوحيد- وهما مرتبطان بالخصائص الإلهية، كما أنه يقصد إلى تحرير معتقد المسلم في باب الأسماء والصفات؛ من جهة أن المسلم يجب عليه أن يفرد الله بخصائصه في أسمائه وصفاته، وينزهه عن خصائص المخلوق، ويهدف إلى إثبات أن الكشف عن الخصائص الإلهية من أقوى ما يجعل القلوب تتعلق بربها وتتوجه إليه ،وقد اعتمد البحث مزيجا من المناهج البحثية، فاعتمد منهج الاستقراء والتتبع، ومنهج التحليل والنقد ،ومن أهم ما توصل إليه البحث أن خصائص الله متعلقة بكل ما يرجع إلى وجود الله وذاته، فبعض الخصائص متعلق بالربوبية، وبعضها متعلق بالألوهية، وبعضها متعلق بالأسماء والصفات، وأن خصائص الله متنوعة في دلائلها، وأنها متفاوتة في دلالاتها على مباينة الله تعالى لخلقه، وأن خصائص الله تعالى ليست محصورة في عدد ،ومما توصل إليه البحث من توصيات: أن من أهم ما ينبغي للباحثين توسيع البحث في جمع خصائص الله المتعلقة بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وإفراد كل نوع منها ببحث مفرد، وأنه يحسن بالباحثين في المجال العقدي أن يتتبعوا أثر الانحراف في خصائص الله على المذاهب المنحرفة في كل المجالات.

الكلمات المفتاحية: خصائص-خواص-الخصائص-أخص وصف-الإلهية-الربوبية.

[1] أستاذ مشارك بقسم العقيدة، في جامعة أم القرى، مكة. soltan866@hotmail.com

The Divine Properties

Sultan Ibn Abd El Rahman El Emiry

Abstract

The idea of this study revolves around defining the notion of God’s unique divine properties and demonstrating their importance, classifications, and universal characteristics, in addition to revealing their requisites and implications on the Shariah. The study would also respond to objections lodged against their requisites. This study aims to study and determine with precision the greatest truth obligated in the religion, as well as that which is forbidden, namely monotheism and polytheism, for they are interconnected with the notion of divine properties. It also intends to illustrate the belief of the Muslims in regards to God’s names and attributes in terms of how it is compulsory on Muslims to single out Allah in terms of His unique names and attributes, and by negating for Him any characteristics of created beings. This study also seeks to affirm that unveiling the divine properties of God is one of the strongest means of making the heart attach and turn to its Lord. In this study, I employed a variety of research methodologies by adopting inductive, analytical, deconstructive, and critical approaches. And of the most important learnings reached in this study is that Allah’s divine properties refer back to His existence and essence, for some of His properties are interconnected with His Lordship (Rubūbīyyah), while others are interlinked with His Godship (Ulūhīyyah), and others are associated with His Names and Attributes. Moreover, the proof for Allah’s divine properties vary in terms of their types, and Allah’s divine properties also differ in terms of how they demonstrate Allah’s separation from His creation. Furthermore, Allah’s divine properties are not finite in number. As for the recommendations which this study proposes is that researchers ought to expand their research by collating Allah’s divine properties associated with His Lordship, Godship, and Names and Attributes, and to devote a dedicated study to each one of them. It’s also good for researchers in the domain of theology to pursue research linking the impact of deviations in the divine properties of Allah on all the topics which deviant groups went astray in.

Key Words :Properties – Specifics – Distinct Description – Divinity – Lordship

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإن من أعظم ما يقوم عليه دين الإسلام قضية التوحيد وما يتعلق بها، وقد اهتمت الشريعة الغراء بهذا الموضوع كثيرا؛ من جهة تبيين حقيقته وحقيقة ما يضاده من الشرك ونحوه.

ومن المعلوم أن حقيقة التوحيد تقوم على إفراد الله تعالى بما يختص به من الصفات والحقوق، وجعلها متعلقة به دون ما سواه، وأن حقيقة الشرك تقوم على جعل شيء من تلك الخصائص لأحد من المخلوقات.

فمن أوجب ما ينبغي للقاصد إلى تحرير حقيقة التوحيد أو الشرك أن يحرر مفهوم الخصائص الإلهية ويحدد أوصافها وما يتعلق بها من أبحاث؛ لأن ذلك له أثر بليغ في تحرير موقفه في أعظم قضايا الشريعة.

وهذا يدل على أن الخصائص الإلهية تمثل أهمية بالغة في البحث العقدي؛ لأن لها تعلقا بأعظم ما جاءت الشريعة بالأمر به وهو التوحيد، وحقيقة أعظم ما نهت عنه الشريعة وهو الشرك.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في معالجة خمسة أمور رئيسة؛ سعيا إلى إيجاب حلول وجواب علمي عنها:
الأول: تحديد مفهوم الخصائص الإلهية وضبط مقوماتها الأساسية وصفاتها الظاك4هرة.

الثاني: تحديد أصول الصفات المشتركة، والإشارة إلى ما يقابلها من الصفات المشتركة في خصائص المخلوقات.

الثالث: مكان مسألة أخص وصف لله تعالى من جهة معناه، والأصول التي يقوم عليها من جهة سبب ظهوره في البحث العقدي.

الرابع: الكشف عن أهم المقتضيات والآثار العقدية والإيمانية المترتبة على ضبط خصائص الله تعالى وتصورها.

الخامس: الجواب عن أهم الاعتراضات التي يتوهم ورودها على مقتضيات الخصائص الإلهية.

أهمية البحث وأهدافه:

للكشف عن خصائص الله تعالى وما يتعلق بها من صفات أهمية بالغة، وذلك لأمور:

الأمر الأول: أن تحديد الخصائص الإلهية يعين على ضبط أعظم حقيقة مأمور بها في الدين، وضبط أعظم حقيقة منهي عنها فيه.

الأمر الثاني: أن تحديد الخصائص الإلهية يعين على تحرير معتقد المسلم في باب الأسماء والصفات؛ من جهة أن المسلم يجب عليه أن يفرد الله بخصائصه في أسمائه وصفاته، وينزهه عن خصائص المخلوق.

الأمر الثالث: أن الكشف عن الخصائص الإلهية من أقوى ما يجعل القلوب تتعلق بربها وتتوجه إليه.

ولأجل هذه الأمور وغيرها جاء هذا البحث القاصد إلى تحديد خصائص الله تعالى وبحثها بما يعين على فهمها وحسن إدراكها.

منهج البحث:

اعتمد البحث على مزيج من المناهج البحثية، فقد اعتمد منهج الاستقراء والتتبع، ومنهج التحليل والنقد.

الدراسات السابقة:

لم أجد -بعد البحث والتنقيب- دراسة سابقة أفردت موضوع خصائص الله تعالى بالبحث والدراسة.

خطة البحث:

قام هيكل البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة، ففيها بيان فكرة البحث، وأوجه أهميته، وبيان هيكله وخطته.

وأما المبحث الأول، ففيه بيان مفهوم الخصائص الإلهية وأقسامها.

وأما المبحث الثاني، ففيه بيان الأوصاف الكلية لخصائص الله تعالى وما يقابلها في صفات المخلوق.

وأما المبحث الثالث، ففيه بيان مسألة أخص وصف لله تعالى.

وأما المبحث الرابع، ففيه بيان مقتضيات ثبوت الخصائص لله تعالى.

وأما المبحث الخامس، ففيه دفع أهم الاعتراضات المتوهم ورودها على حكم جعل خصائص الله للمخلوق.

وأما الخاتمة، ففيها ذكر أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الخصائص الإلهية وأقسامها

تعريف الخصائص:

يرجع معنى الخصائص إلى الانفراد والتميز، يقول ابن سيده (ت:458هـ-1066م): "خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا، وخصصه واختصه: أفرده به دون غيره"[2].

وأرجع ابن فارس (ت:395هـ-1004م) مادة "خصص" إلى الانفراج بين الشيئين الذي يتضمن الانفراد والتميز، فيقول: "الخاء والصاد: أصل مطرد منقاس، وهو يدل على الفرجة والثلمة... ومن الباب: خصصت فلانا بشيء خصوصية، بفتح الخاء، وهو القياس؛ لأنه إذا أُفرد واحد فقد أوقع فرجة بينه وبين غيره"[3].

والمراد بخصائص الله: الأمور والمعاني التي لا يتصف بها غيره، ولا تثبت إلا له تعالى ولا يمكن أن تثبت لغيره من المخلوقين.

فهي خاصة به سبحانه دون غيره من الخلق، لا يتصف بها ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولم يعطها الله لأحد منهم ولا من غيرهم، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "خصائص الرب تعالى لا يوصف

---

[2] ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج4، ص494.

[3] ابن فارس، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج2، ص152.

بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته"[4]، ويقول: "الذي يجب نفيه عن الرب تعالى: اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب"[5].

أقسام الخصائص الإلهية:

يمكن أن تتنوع الخصائص الإلهية إلى عدد من الأقسام بناء على اختلاف الاعتبارات التي يُعتمد عليها في التقسيم، ومن أهم تلك الاعتبارات[(6)]:

الاعتبار الأول: أنواع الخصائص الإلهية باعتبار متعلقها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الخصائص الإلهية في الربوبية، والمراد بها: الأمور والمعاني الخاصة بالله في مجال الربوبية والتدبير للكون، كالتفرد بالخلق والملك والتدبير، وما يدخل فيه من الضر والنفع والرزق والإحياء والإماتة وغيرها من المعاني.

فلا يتصرف في العالم بالإرادة إلا الله، وهو سبحانه الذي يصدر الأمر والنهي، والإماتة والإحياء كما يشاء، ولا يملك البسط والقبض في الرزق، والإفاضة بالصحة والمرض، والفتح والهزيمة، وتسخير القضاء والقدر، وإنجاح المطالب وتحقيق الأماني، ودفع البلايا، والإغاثة في الشدائد، وإلهاف الملهوف، وإنهاض العاثر إلا هو سبحانه، لا يشاركه فيها أحد من الأنبياء والأولياء، والشهداء والصالحين، والعفاريت والجنيات، ولا غيرهم.

القسم الثاني: الخصائص الإلهية في الأسماء والصفات، والمراد بها: الأسماء والمعاني التي لا يتصف بها إلا الله تعالى؛ إما بأصل معناها كالأولية والآخرية أو بتمام معناها كسائر الأسماء والصفات المشتركة بين الله وخلقه كما سيأتي.

القسم الثالث: الخصائص الإلهية في الألوهية، والمراد بها: الأمور التي حكم الله بأنه لا يجوز أن تصرف إلا له تعالى؛ إما من أصلها كالصلاة والصيام والحج وغيرها أو من جهة ما يحتف بها مما

---

[4] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية**، ج2، ص111.

[5] **المصدر نفسه**، ج2، ص595.

[6] كثير من هذه التقسيمات من اجتهاد الباحث وتأمله، فلأجل هذا لم يذكر لكل تقسيم مرجعا خاصا به.

يجعلها متمحضة في معنى العبادة، كسائر الأقوال والأعمال المنقسمة إلى ما هو من العبادة وما ليس منها، كالمحبة والخوف والدعاء والاستغاثة وغيرها.

الاعتبار الثاني: باعتبار نوعها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الخصائص الوجودية، ويمكن أن تُسمى الخصائص الذاتية، وهي الأمور الخاصة بوجود الله وكماله، التي لا يتصف بها إلا هو سبحانه.

القسم الثاني: الخصائص التشريعية، ويمكن أن تسمى الخصائص العبادية، وهي الأمور التي جعلتها الشريعة داخلة في مفهوم العبادة وحقيقتها، كالتعبد بالصلاة ونحوها، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "يدخل في العبادة جميع خصائص الرب، فلا يُتقى غيره، ولا يُخاف غيره، ولا يتوكل على غيره، ولا يدعى غيره، ولا يصلى لغيره، ولا يصام لغيره، ولا يتصدق إلا له ولا يحج إلا إلى بيته"[7].

الاعتبار الثالث: باعتبار دليلها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الخصائص العقلية، وهي الخصائص التي دل العقل على تفرد الله به، وقامت أدلة من جهة العقل على أنه لا يمكن أن يتصف بها المخلوق، كالأولية والآخرية، والعلو المطلق والخلق من العدم وغيرها.

القسم الثاني: الخصائص الخبرية، وهي الخصائص التي لم نعلم بها إلا من طريق الوحي، ومن أظهر ما يدخل في ذلك تفرد الله تعالى بأنواع العبادات التشريعية.

الاعتبار الرابع: باعتبار الظهور والخفاء، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: خصائص ظاهرة، وهي الأمور التي لا يشك أحد أنها خاصة بالله تعالى لا يشركه فيها أحد، وهي كثيرة جدا.

القسم الثاني: خصائص خفية، وهي الأمور التي يقع فيها التردد والظن، هل هي مما يختص الله به أم لا؟

---

[7] ابن تيمية، **الرد على الإخنائي**، ص98.

وبناء على هذا فالأمور ثلاثة أنواع: الأول: نوع لا شك أنه من خصائص الله تعالى، ونوع لا شك أنه ليس من خصائص الله تعالى، ونوع هو محل تردد ونظر.

الاعتبار الخامس: باعتبار التفرد بأصلها وعدمه، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الخصائص التي تفرد الله بأصلها، وضابطها: كل اسم تضمن معنى لا يليق إلا بالله تعالى، كالألوهية والجبروت والملكوت وغيرها من المعاني، مثل: اسم الله والجبار والقهار والرحمن والصمد ونحوها، فلا يجوز التسمي بها، ولا يمكن الاتصاف بها.

القسم الثاني: الخصائص التي تفرد الله بكمالها، وهي الأمور والأوصاف التي يمكن أن يتصف المخلوق بأصل معناها ويكون مشتركا مع الله فيه، وضابطها: كل أمر أو اسم يتضمن معنى يجوز أن يتصف المخلوق بأصله، كالكرم والعلم والقدرة والحلم وغيرها، مثل: الكريم والعزيز والقدير وغيرها، فهذه يجوز التسمي بها، ويجوز للمخلوق أن يتصف بأصلها.

يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "صفات الله نوعان: نوع يختص به كالإلهية، فليس لأحد أن يتصف بذلك فإنه لا إله إلا الله، ونوع يتصف عباده منه بما وهبه لهم كالعلم والرحمة والحكمة، فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّه عن النقائص مطلقا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل"[8].

[8] ابن تيمية، **الرد على الشاذلي**، ص97؛ وينظر: ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ج2، ص596.

المبحث الثاني

الأوصاف الكلية لخصائص الله وما يقابلها في المخلوق

ومن أهم ما تتسم به خصائص الله من الصفات:

الأول: الاستقلال، ومعناه: أنه لا يؤثر في الوجود تأثيرا مطلقا إلا الله، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "لا يطلب من مخلوق شيء على جهة أنه مستقل بالقدرة والتأثير، فإن الاستقلال من خصائص الرب جل وعلا"[9]، ويقول أيضا: "مذهب أهل السنة والجماعة أنه ليس في الموجود مؤثر تام إلا الله تعالى فلا رب غيره ولا إله سواه"[10]، ويؤكد ابن القيم (ت:751هـ-1350م) المعنى نفسه فيقول: "من خصائص الإلهية التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا -فضلا عن غيره- شبيها بمن له الأمر كله، فأزمّة الأمور كلها بيديه، ومرجعها إليه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، بل إذا فتح لعبده باب رحمته لم يمسكها أحد، وإن أمسكها عنه لم يرسلها إليه أحد"[11].

ويقابله في المخلوق أن تأثيره لا يكون إلا على جهة السببية، فلا يوجد في الكون من هو مؤثر تأثيرا حقيقيا ولا من هو مستقل بالتأثير بنفسه إلا الله سبحانه، وكل من عداه فتأثيره إنما هو على جهة السببية فقط.

الثاني: العموم، ومعناه: أن الله تعالى لا حدود لكماله ولا لتدبيره للكون ولا لإحاطته وهيمنته وملكه وقدرته، وقد جاء إطلاق أوصاف العموم لكل شيء في عدد من الصفات، يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة:20]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا﴾ [النساء:33]، ويقول تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا﴾ [النساء:85]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء:86]، ويقول

---

[9] ابن تيمية، **الاستغاثة في الرد على البكري**، ج1، ص184.

[10] ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، ج5، ص250.

[11] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ص136.

تعالى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام:80]، ويقول تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:101]، ويقول تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام:102]، ويقول تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:164]، ويقول: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:156]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [هود:57]، ويقول تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل:88]، ويقول تعالى: ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل:91]، ويقول تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة:7]، ويقول تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ [الأحزاب:52]، ويقول تعالى: ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [سبأ:21]، ويقول تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يس:83]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصلت:54]، ويقول تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:29].

ولم يذكر الله عز وجل عن أحد المخلوقات خلقا مطلقا ولا خلقا عاما ولا علما شاملا ولا قدرة شاملة ولا ملكا مستوعبا ولا إحاطة عامة ولا غيرها من الصفات كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى.

ويقابله في المخلوقين التخصيص والتقييد، فلا يمكن لمخلوق من المخلوقات أن يكون قادرا على كل شيء، أو عالما بكل شيء، أو محيطا بكل شيء، ولا مدبرا لكل شيء، ولا مالكا لكل شيء، ولا وكيلا على كل شيء.

الثالث: الغِنى، ومعناه: أن الله تعالى مستغن عن كل أحد، فلا يحتاج في فعله وتدبيره وكماله إلى أحد من المخلوقات، يقول الخطابي (ت:388هـ-998م): "الغني: هو من استغنى عن الخلق وعن نصرتهم وتأييدهم لملكه، فليست به حاجة إليهم، وهم إليه فقراء محتاجون"[12].

ويقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م) مبينا هذه الخاصية وغيرها وما يقابلها في المخلوقين: "لما كان وجوب الوجود من خصائص رب العالمين والغنى عن الغير من خصائص رب العالمين؛ كان الاستقلال بالفعل من خصائص رب العالمين، وكان التنزه عن شريكٍ في الفعل والمفعول من خصائص رب العالمين؛ فليس في المخلوقات ما هو مستقل بشيء من المفعولات، وليس فيها ما هو وحده علة قائمة، وليس فيها ما هو مستغن عن الشريك في شيء من المفعولات بل لا يكون في العالم شيء موجود عن

[12] الخطابي، حمد بن محمد، **شأن الدعاء**، ص92.

بعض الأسباب إلا بمشاركة سبب آخر له، فيكون -وإن سُمّي علة- علة مقتضية سببية؛ لا علة تامة ويكون كل منهما شرطا للآخر"[13].

ويقابل هذا الوصف في المخلوقين الفقر، فلا يمكن لمخلوق أن يكون مستغينا بنفسه، وكل ما عند المخلوق فإنما هو من عند الله تعالى وخلقه وعطائه، وهو لا يملكه ولا يمكنه أن يمنع رفعه عن نفسه، "فالوجود، والقيام بالنفس فينا، يستلزم احتياجًا إلى خالق يجعلنا موجودين، والله منزه في وجوده عما يحتاج إليه وجودنا، فنحن وصفاتنا وأفعالنا مقرونون بالحاجة إلى الغير، والحاجة لنا أمر ذاتي لا يمكن أن نخلو عنه، وهو سبحانه الغِنى له أمر ذاتي، لا يمكن أن يخلو عنه، فهو بنفسه حي قيوم واجب الوجود، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء"[14].

وفقر المخلوقات إلى الله متنوع، فهي فقيرة إلى الله في وجودها وما يتعلق به، وفقيرة إلى الله في تدبير شأنها، وفقيرة إلى الله في مراداتها ومحبوباتها، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "فقر المخلوقات إلى الله: بمعنى حاجتها كلها إليه، وأنه لا وجود لها ولا شيء من صفاتها وأفعالها إلا به. فهذا أول درجات الافتقار، وهو افتقارها إلى ربوبيته لها، وخلقه وإتقانه، وبهذا الاعتبار كانت مملوكة له، وله سبحانه الملك والحمد.

وهذا معلوم عند كل من آمن بالله ورسله الإيمان الواجب، فحدوثها دليل افتقار الأنبياء إلى محدثها، وكذلك حاجتها إلى محدثها بعد إحداثه لها دليل افتقارها فإن الحاجة إلى الرزق دليل افتقار المرزوق إلى الخالق الرازق. والصواب أن الأشياء مفتقرة إلى الخالق لذواتها لا لأمر آخر جعلها مفتقرة إليه، بل فقرها لازم لها؛ لا يمكن أن تكون غير مفتقرة إليه، كما أن غِنى الرب وصف لازم له لا يمكن أن يكون غير غني، فهو غني بنفسه لا بوصف جعله غنيا، وفقر الأشياء إلى الخالق وصف لها، وهي معدومة وهي موجودة"[15].

الوصف الرابع، وهو متمم للوصف السابق: الذاتية، ومعناه: أن كل ما يقوم بذات الله من الكمالات والأفعال فهو من ذاته، ولم يستفد شيئا من غيرها، ومما يدخل في هذا الوصف: الذاتية في القصد، أي:

---

13 ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج2، ص34.

14 **المصدر نفسه**، ج6، ص118.

15 **المصدر نفسه**، ج1، ص45.

إن الله تعالى لا يقصده أحد إلا لذاته، وما يتصف به من الكمال فهو المقصود لذاته والمراد لذاته والمحبوب لذاته لا لشيء خارج عن ذاته المتصفة بالكمال، فهو لا يفتقر إلى غيره، وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "محبة الشيء لذاته شرك فلا يحَب لذاته إلا الله، فإن ذلك من خصائص إلهيته فلا يستحق ذلك إلا الله وحده، وكل محبوب سواه إن لم يحب لأجله أو لما يحب لأجله فمحبته فاسدة"[16].

وبيّن ابن تيمية (728هـ-1328م) دليل غنى الله وفقر المخلوقات كلها إليه وكونه سبحانه هو المنتهى في كل شيء، فيقول: "هو الإله المعبود الحق الذي كل ما سواه مفتقر إليه من جهة أنه ربه ليس له شيء إلا منه، ومن جهة أنه إلهه لا منتهى لإرادته دونه، فلو لم يكن هو المعبود لفسد العالم، إذ لو كانت الإرادات ليس لها مراد لذاته والمراد إما لنفسه وإما لغيره، والمراد لغيره لا بد أن يكون ذلك الغير مرادا حتى ينتهي الأمر إلى مراد لنفسه، فكما أنه يمتنع التسلسل في العلل الفاعلية، فيمتنع التسلسل في العلل الغائية...

والواجب إثبات الأمرين: أنه سبحانه رب كل شيء، وإله كل شيء، فإذا كانت الحركات الإرادية لا تقوم إلا بمراد لذاته، وبدون ذلك يفسد، ولا يجوز أن يكون مرادا لذاته إلا الله، كما لا يكون موجودا بذاته إلا الله؛ عُلم أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"[17].

ويقابله في المخلوق التبعية والاستمداد، فالمخلوق لا يملك شيئا لنفسه، وكل ما لديه فإنما هو من عند خالقه وربه، فإذا كان أصل وجوده لم يكن من ذاته، فكل ما يتعلق به من صفات وأحوال وأفعال فهي بالضرورة ستكون من غيره ومستمدة من خارج ذاته.

وكذلك لا يمكن للمخلوق أن يكون مقصودا لذاته أو محبوبا لذاته أو مرادا لذاته، وإلا للزم من ذلك التسلسل إلى غير نهاية، وهو ممتنع.

الخامس: **الكمال المطلق**، ومعناه: أن كل ما يتصف الله به فهو بالغ في الكمال غايته وفي الجمال نهايته، فلا يوجد كمال إلا والله متصف به.

---

16 ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج10، ص607.

17 ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ج3، ص332.

يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه؛ فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز"[18].

ويقابله في المخلوق ملازمة النقص، فمهما وُجد في المخلوق من كمال فإنه ناقص لا محالة، فلا يمكن للمخلوق أن يتصف بالكمال المطلق أبدا، فالنقص ملازم له أبدا.

السادس: التفرد، ومعناه: أنه لا يمكن أن يتصف أحد سوى الله بما ثبت له من الخصائص، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "أن الله لم يذكر عن المسيح خلقا مطلقا، ولا خلقا عاما، كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى... ووصف نفسه بأنه رب العالمين، وبأنه مالك يوم الدين، وأنه له الملك وله الحمد، وأنه الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، وأنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم، ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ولم يصف شيئا من مخلوقاته لا ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا بشيء من الخصائص التي يختص بها، التي وصف بها نفسه سبحانه وتعالى"[19].

ويقول الطاهر بن عاشور (ت:1393هـ-1973م): "لا يجوز أن ينفرد ببعض صفات الإلهية ويشارك في بعض آخر، فإن الإلهية حقيقة لا تقبل التجزئة والتبعيض"[20].

ويقابله في المخلوق إمكان الاشتراك في الخصائص، فما من مخلوق إلا ويمكن لغيره أن يشركه فيما له من صفات، فقد ثبت لبعض المخلوقات أمور خاصة به، وهذا أمر ثابت عقلا وواقعا، ولكن لا يوجد عقلا أو واقعا ما يدل على أنه يمتنع أن يشركه فيه غيره.

---

[18] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج6، ص71.

[19] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، ج4، ص44.

[20] ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج22، ص192.

المبحث الثالث

مسألة أخص وصف لله تعالى

اشتهر التعبير في كتب العقائد الكلامية وغيرها بأنه: هل لله تعالى وصف هو أخص يتميز به عن المخلوقات؟

وظاهر هذا التركيب يتضمن أن خصائص الله تعالى ليست على مرتبة واحدة، وإنما هي على مراتب بعضها أخص من بعض، ولكن بحث هذه المسألة تتداخل فيه عدد من الأصول العقدية، وهناك فرق بين بحثها بناء على أصول أهل السنة وبحثها بناء على أصول أهل الكلام.

وحتى يتحرر النظر في هذه القضية سيكون مبحثها مفرّعا إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الموقف من تفاوت خصائص الله، وهل يكون بعضها أخص من بعض؟

الصحيح أن خصائص الله تعالى ليست على مرتبة واحدة من حيث الاختصاص، وإنما هي على مراتب، فمع أنه لا شك أن كل ما يقوم بذات الله تعالى خاص به دون غيره من الموجودات، إلا أن بعضه أخص به سبحانه من بعض من جهة المعنى الذي يتضمنه من التباين بين الخالق والمخلوق.

ومن الأصول التي يقوم عليها هذا التقرير: ثبوت التفاضل بين أسماء الله وصفاته، ومما يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حين سمع رجلا يدعو بدعاء معين: ‹‹لقد سألت الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى››[21]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ‹‹لما قضى الله الخلق كتب كتابا

---

[21] رواه أحمد، أحمد بن حنبل، **مسند أحمد**، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ج21، ص311، حديث رقم (12205)؛ والترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، أبواب الدعوات، باب جامع الدعوات عن النبي صلى الله عليه وسلم، ج5، ص392، حديث رقم (3475)؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، ج5، ص26، حديث رقم (3858)؛ وصححه الألباني، محمد بن نوح، **صحيح وضعيف سنن أبي داود**، حديث رقم (1494)، وفي غيره، وقد جاء في اسم الله الأعظم عدد من الأحاديث والروايات.

عنده: غلبت -أو قال: سبقت- رحمتي غضبي››[22]، وقال ابن تيمية (728هـ-1328م) معلقا على هذا الحديث: "وصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبه، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها"[23].

ومما يدل على ذلك ما جاء في الحديث القدسي: ‹‹الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، فمن نازعني عذبته››[24]، وفي التعليق على هذا الحديث وأمثاله -كما يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م)-: "إثبات عظمته؛ فإن الكبرياء تتضمن العظمة ولكن الكبرياء أكمل. ولهذا جاءت الألفاظ المشروعة في الصلاة والأذان بقول: "الله أكبر"؛ فإن ذلك أكمل من قول: "الله أعظم"، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: يقول الله تعالى: الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني واحدا منهما عذبته. فجعل العظمة كالإزار، والكبرياء كالرداء، ومعلوم أن الرداء أشرف"[25].

فهذه النصوص وغيرها اعتمد عليها كثير من العلماء على تقرير تحقق التفاضل بين أسماء الله وصفاته، وأن بعضها أدلة على الكمال من بعض مع اشتراك جميعها في صفات الكمال[26].

ومما يدخل في ذلك بلا شك كون بعض صفات الله أدل على إظهار تفرد الله عن خلقه أكثر من غيرها، وهذ الأوصاف هي ما يسمى "أخص وصف لله تعالى"، ولهذا يقرر عدد من العلماء بأن صفات الله نوعان: نوع يختص به في أصله، كالإلهية وغيرها، فليس لأحد أن يتصف بذلك، ونوع يمكن أن يتصف المخلوق بما وهبه الله له كالعلم والرحمة والحكمة، فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه، فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله، بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل[27].

---

[22] رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {بل هو قرآن مجيد (21) في لوح محفوظ (22)} [البروج:21، 22]، ج9، ص160، حديث رقم (7553).

[23] سبق في المبحث الأول نقل الأقوال الدالة على ذلك.

[24] رواه أحمد بلفظ مقارب، **مسند** أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ج15، ص211، حديث رقم (9359)، وأصله في مسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، ج4، ص23، حديث رقم (2620)، وغيره.

[25] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج10، ص253.

[26] ينظر: محمد الشظيفي، **مباحث المفاضلة في العقيدة**، ص 65-98.

[27] ابن تيمية، **الرد على الشاذلي**، ص97.

وهذا الانقسام في الصفات والأسماء يدل على أن بعضها أخص في الدلالة على تباين الله عن خلقه، ولهذا لم يصح أن يتصف بها أحد من المخلوقات، يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "ومن أخص أوصاف الرب: القدرة على الخلق والاختراع، فليس ذلك لغيره أصلا"[28].

ولأجل هذا حين تحدث ابن القيم (ت:751هـ-1350م) عن حكم التسمي بأسماء الله قال: "مما يُمنع تسمية الإنسان به: أسماء الرب تبارك وتعالى، فلا يجوز التسمية بالأحد والصمد ولا بالخالق ولا بالرازق وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر والظاهر،كما لا يجوز تسميتهم بالجبار والمتكبر والأول والآخر والباطن وعلام الغيوب... وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع والبصير والرؤوف والرحيم؛ فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى"[29].

الفرع الثاني: هل "أخص وصف الله" منحصر في عدد معين؟

إذا ثبت أن خصائص الله تعالى منها ما هو أخص من غيرها، فإن الأخص منها ليس منحصرا في وصف واحد، وإنما هي متعددة، فالخصائص التي تدل على تميز الرب سبحانه عن خلقه ومباينته لهم لا حصر لها، منها ما نعلمه ومنها ما لا نعلمه.

وفي تقرير هذا المعنى يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "مذهب أهل السنة والجماعة أنه ليس في الموجود مؤثر تام إلا الله تعالى فلا رب غيره ولا إله سواه؛ ولهذا قال من قال من متكلمة أهل الإثبات كالأشعري: إن "أخص وصف الله" هو القدرة على الاختراع، **ولا ريب أن هذا من أخص أوصاف الله وإن لم يكن هو وحده الأخص"**[30].

ويقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "أخص وصف الرب ليس هو صفة واحدة، بل علمه بكل شيء من خصائصه، وقدرته على كل شيء من خصائصه، وخلقه لكل شيء من خصائصه"[31].

---

[28] ابن تيمية، **الاستغاثة في الرد على البكري**، ج1، ص126.

[29] ابن القيم، **تحفة المودود بأحكام المولود**، ص125.

[30] ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، ج5، ص250.

[31] ابن تيمية، **الاستغاثة في الرد على البكري**، ج1، ص130.

الفرع الثالث: موجب التعبير بأخص وصف الإله في الجدل العقدي:

أكثر ما يظهر استعمال هذا المصطلح -أخص وصف الإله- عند الحديث عن صفات الله، وذلك أن كثيرا من المتكلمين يثيرونه في سياق الحديث عن تفرد الإله بما يميزه عن غيره، ومرادهم بأخص وصف لله، أي: إنه بهذه الصفة تتميز ذات الله عن غيرها من الذوات، فهم قصدوا إلى تحديد الصفة التي إذا انتفت عن موجود فإنه لا يكون إلها، فالمعتزلة جعلوا أخص وصف لله: القِدم، وبناء عليه فكل من اتصف بالقِدم هو إله وكل من لم يتصف بالقِدم فهو ليس إلها، والأشاعرة جعلوا أخص وصف لله: القدرة على الاختراع، وبناء عليه فكل من اتصف بالقدرة على الاختراع فهو إله، وكل من لم يتصف بذلك فهو ليس إلها.

وهذه المسألة كثيرا ما تذكر في سياق الحديث عن معنى التشبيه الذي يجب أن ينفى عن الله تعالى، فإن كثيرا من المعتزلة قرروا أن معنى التشبيه المذموم في حقه سبحانه: هو الاشتراك في أخص صفات النفس[32]، فأخذ المتكلمون في صفات الله يتحدثون عن أخص وصف الله وتحديده، وهل التشبيه المذموم مرتبط به أم لا؟ ولأجل هذا كثر الحديث حول أخص وصف الله تعالى، واختلفت الأقوال في الموقف منه.

أما بالنسبة لأصل الإقرار بوجود أخص وصف الإله فقد وقع الاختلاف بين المتكلمين على قولين[33]:

القول الأول: أنه ليس لله تعالى وصف هو أخص، ولا يجوز أن يكون له ذلك؛ لأنه بذاته وصفاته تميز عن ذوات المخلوقات وصفاتها من حيث إن ذاته لا حد لها زمانا ومكانا، ولا تقبل الانقسام فعلا ووهما بخلاف ذوات المخلوقات، وصفاته غير متناهية في التعلق بالمتعلقات ولو كان الغرض أن يتحقق أخص وصف به يقع التميز، فقد وقع التميز بما ذكرناه فلا أخص سوى ما عرفناه[34].

القول الثاني: أن لله تعالى وصفا هو الأخص، والقائلون بهذا القول اختلفوا في إدراكه على قولين:

---

[32] ينظر: الجرجاني، علي بن محمد، **شرح المواقف**، ج4، ص67.

[33] ينظر: الشهرستاني، عبد الكريم بن أبي بكر، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، ص66؛ والآمدي، علي بن أبي علي، **غاية المرام في علم الكلام**، ص134.

[34] ينظر: الشهرستاني، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، ص66.

الأول: أنه لا يمكن إدراكه؛ وذلك لأن جميع ما يثبوته لله من الصفات إنما هو من قبيل السلوب والإضافات، كقولهم: لا حد ولا نهاية ولا انقسام للذات، والسلب والنفي لا يتميز به الشيء عن الشيء.

والثاني: أنه يمكن إدراكه، ومن قالوا بهذا القول اختلفوا في تحديد أخص وصف لله تعالى على أقوال:

الأول: أن أخص وصف لله تعالى هو القِدم، وهو قول جمهور المعتزلة، يقول القاضي عبد الجبار (ت:415هـ-1025م): "لا صفة للقديم أخص من كونه قديما، أو مما يقتضي كونه قديما من الصفة النفسية"[35].

وبناء على هذا قرر إنكار الصفات الإلهية وتعطيلها؛ لأنه لو أُثبتت الصفات لله تعالى لكان معنى ذلك أنها تتصف بالقِدم الذي هو أخص وصف لله، ولو اتصفت بالقِدم لاقتضى ذلك أن يتعدد القدماء، فتكون كل صفة قديمة مع الله.

الثاني: أن أخص وصف لله تعالى هو القدرة على الاختراع، وهو قول الأشعري (ت:324هـ-936م) وأتباعه، يقول الشهرستاني (ت:548هـ-1153م): "صار أبو الحسن رحمه اللّه إلى أن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين"[36].

الثالث: أن أخص وصف الله هو حقيقته ووجوب وجوده.

الرابع: أن أخص وصف الإله حال هو عليها يوجب كونه حيا عالما قادرا، وهذا القول مبني على القول بالأحوال، وهي صفة إثبات لا تتصف بالوجود ولا بالعدم[37]، ومعنى هذا القول: أن أخص وصف لله تعالى هو الحال الذي يثبت له بما له من الصفات.

والبحث ليس في تحديد الموقف من هذه الأقوال، فإن الأغلاط فيها ظاهرة، وأكثر ما تظهر من جهتين:

---

[35] القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، ج4، ص251.

[36] الشهرستاني، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، ص56.

[37] السنوسي، محمد بن يوسف، **شرح الكبرى**، ص210.

الأولى: من جهة معنى التشبيه وحصره في الاشتراك في نوع مخصوص من الخصائص، سواء قيل: بأنه الاشتراك في أخص وصف النفس، أو قيل: هو الاشتراك في مطلق صفات النفس[38].

والصحيح أن التشبيه هو الاشتراك في الخصائص، فكل وصف ثبت كونه خاصا بشيء بالاشتراك فيه يوجب التشبيه، ولا يلزم أن يكون أخص من غيره.

وبناء عليه فالتشبيه المذموم في حق الله تعالى يقوم على إثبات خصائص الله للمخلوق أو إثبات خصائص المخلوق لله تعالى.

وهذا المعنى الذي اعتمدناه هو المعنى المستقر عند أئمة السلف من أهل السنة والجماعة؛ يقول إسحاق ابن راهويه (ت:238هـ-853م): "إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا تشبيه، أما إذا قال كما قال الله: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف، ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيها"[39]، وسئل الإمام أحمد (ت:241هـ-855م) عن المشبهة ما يقولون، فقال: "من قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله"[40].

وفي بيان شرح هذا المعنى وتوضيح حقيقته يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "التشبيه الممتنع إنما هو مشابهة الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوقين، أو أن يماثله في شيء من صفات الخالق"[41].

فالمرء يكون واقعا في التشبيه المذموم عند أهل السنة والجماعة إذا أثبت للمخلوق شيئا من خصائص الله تعالى أو أثبت لله شيئا من خصائص المخلوقات، وأما عند أهل الكلام فإنه لا يكون واقعا في التشبيه المذموم إلا إذا أثبت الاشتراك بين الخالق والمخلوق في أخص أوصاف النفس أو في صفات النفس.

---

[38] انظر في أقوال المتكلمين في معنى التشبيه ونقدها: تميم القاضي، **قلب الأدلة**، ج2، ص718.

[39] نقله الترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، ج2، ص44، عند حديث رقم (662).

[40] أبو يعلى، محمد بن الحسين، **إبطال التأويلات**، ج1، ص43.

[41] ابن تيمية، **الصفدية**، ج1، ص100.

وكذلك الحال في التباين بين الذوات يكون بالاختلاف في الخواص وليس بالاختلاف في أخص الخواص، فدائرة التشابه والتباين بين الذوات على مذهب أهل السنة والجماعة أوسع من دائرته عند المتكلمين.

وكثيرا ما يقرر ابن تيمية (ت:728هـ-1328م) هذا المعنى، حيث يقول في الرد على الرازي (ت:606هـ-1210م): "لا ريب أن التباين حاصل بغير هذه الوجوه، فإنه قد قرر في غير هذا الموضوع ما هو القول الحق، وهو أن حقيقة الله غير معلومة للبشر وأنه مخالف لخلقه بحقيقته الخاصة وليست هي ما علمه الناس من قدمه ووجوبه وغناه، فهو أيضا مباين للعالم بحقيقته الخاصة الخارجة عما ذكره، والتحقيق أنه مباين للعالم بأمور كثيرة لا يحصيها العباد غير ما ذكره، ولا ينظر إلى من ينازع من أهل العلم في أخص وصف الله الذي به يميز، هل هو القدرة على الخلق أو هو الاستغناء أو القِدم أو أنه ذاته المخصوصة؟ بل كل ما ثبت للرب تعالى من الأسماء والصفات يختص به، مثل: أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أرحم الراحمين وأنه خير الناصرين وأنه إذا أراد شيئا قال له كن فيكون، وكل هذه الأمور وغيرها من أخص وصفه، ليست له صفة يماثله غيره فيها بوجه من الوجوه، بل كل صفة له فإنها تختص به وتوجب امتيازه بها عن خلقه"[42].

الثانية: من جهة تحديد أخص الأوصاف، فإن جمهور المتكلمين أخطئوا حين حصروا أخص وصف الإله في وصف واحد، على اختلاف بينهم في تحديد ذلك الوصف الواحد، والصحيح أن أخص وصف لله تعالى لا ينحصر في واحد ولا اثنين ولا ثلاثة، وإنما هي أوصاف كثيرة، وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية (ت:728هـ-1328م): "خصائص الرب التي لا يوصف بها غيره كثيرة، مثل: كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه الحي القيوم القائم بنفسه القديم الواجب الوجود المقيم لكل ما سواه، ونحو ذلك من الخصائص"[43].

---

[42] ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، ج5، ص29.

[43] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ج5، ص46.

المبحث الرابع

مقتضيات ثبوت الخصائص لله

ثبوت الخصائص لله تعالى وتحديد مفهومها وأقسامها وخواصها له مقتضيات منهجية متعددة، وسنقتصر على عرض ثلاثة من أهمها:

المقتضى الأول: توجه القلب إلى الله بالعبادة، فإن إدراك خصائص الله يجعل القلب يتجه إليه سبحانه بالتعبد وينصرف عن غيره، بل إن ذلك من أقوى ما يزيد من إقبال القلوب إلى الله وتعلقها به.

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن القيم (751هـ-1350م): "من خصائص الإلهية التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده، فمن علّق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، فضلا عن غيره – شبيها بمن له الأمر كله، فأزمّة الأمور كلها بيديه، ومرجعها إليه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، بل إذا فتح لعبده باب رحمته لم يمسكها أحد، وإن أمسكها عنه لم يرسلها إليه أحد، فمن أقبح التشبيه: تشبيه هذا العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات.

ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوبة والتوكل والاستعانة، وغاية الذل مع غاية الحب – كل ذلك يجب عقلا وشرعا وفطرة أن يكون له وحده، ويمتنع عقلا وشرعا وفطرة أن يكون لغيره، فمن جعل شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثيل ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر سبحانه عباده أنه لا يغفره، مع أنه كتب على نفسه الرحمة"[44].

المقتضى الثاني: ضبط مفهوم الشرك وإدراك بطلانه، فقد ربط كثير من العلماء حقيقة الشرك بخصائص الله، وأكدوا على أن حقيقته تقوم على صرف شيء من خصائص الله للمخلوق، يقول ابن تيمية

---

[44] ابن القيم، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ص 136.

(ت:728هـ-1328م): "أصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده"[45]، ويقول ابن القيم (ت:751هـ-1350م): "فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية"[46]، ويقول سليمان ابن عبد الله آل الشيخ (ت:1233هـ-1818م) في تعريف الشرك: "إنه تشبيه للمخلوق بالخالق -تعالى وتقدس- في خصائص الله"[47]، وجعل الشوكاني (ت:1250هـ-1834م) حقيقة الشرك راجعة إلى: "أنه دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه"[48].

وقد نبه عدد من العلماء على أن حقيقة الشرك ليست قائمة على المساواة، وإنما على المشابهة في الخصائص وجعل شيء منها لغير الله، يقول إسماعيل الدهلوي (ت:1246هـ-1830م): "اعلم أن الشرك لا يتوقف على أن يعدل الإنسان أحدا بالله، ويساوي بينهما من كل الوجوه فلا فرق، بل إن حقيقة الشرك أن يأتي الإنسان بخلال وأعمال خصها اللَّه بذاته العلية، وجعلها شعارا للعبودية لأحد من الناس؛ كالسجود لأحد، والذبح باسمه، والنذر له، والاستغاثة به في الشدة، واعتقاد أنه حاضر ناظر في كل مكان، وإثبات قدرة التصرف له، وكل ذلك يثبت به الشرك، ويصبح الإنسان به مشركا وإن كان يعتقد أن هذا الإنسان أو الملك أو الجني الذي يسجد له أو يذبح أو ينذر له أو يستغيث به؛ أقل من اللَّه شأنا وأصغر منه مكانا"[49].

المقتضى الثالث: ضبط مفهوم التشبيه وإدراك بطلانه، فثبوت الخصائص لله يقتضي أنه تعالى متفرد بما ثبت له من الصفات ولا يصح أن يشبه بأحد من خلقه ولا يصح أن يشبه به أحد من خلقه؛ إذ لو تحقق التشبيه لما كان للخصائص معنى، فثبوت الخصائص يناقض التشبيه ويبطله، ولهذا يقرر علماء أهل السنة بأن التشبيه يرجع إلى الاشتراك في الخصائص كما سبق نقله عنهم.

فأهل السنة مذهبهم في الصفات يقوم في حقيقته على أمرين : الأول: إثبات الصفات الخاصة بالله تعالى، والثاني: نفي خصائص المخلوق عن صفاته، وبهذين الأمرين تتحقق لهم السلامة من التعطيل

---

[45] ابن تيمية، **الاستقامة**، ج1، ص344.

[46] ابن القيم، **الجواب الكافي**، ص141.

[47] سليمان بن عبد الله، **تيسير العزيز الحميد**، ج1، ص88.

[48] الشوكاني، محمد بن علي، **الدر النضيد**، ص34.

[49] إسماعيل الدهلوي، **تقوية الإيمان**، ص54.

والتشبيه، يقول ابن القيم (ت:751هـ-1350م) شارحا هذه الحقيقة: "ما لزم صفة من جهة اختصاصه تعالى بها فإنه لا يثبت للمخلوق بوجه، كعلمه الذي يلزمه القِدم والوجوب والإحاطة بكل معلوم، وقدرته، وإرادته، وسائر صفاته؛ فإن ما يختص به منها لا يمكن إثباته للمخلوق.

فإذا أحطتّ بهذه القاعدة خُبرا وعقلتها كما ينبغي؛ خلصت من الآفتين اللتين هما أصل بلاء المتكلمين: آفة التعطيل وآفة التشبيه، فإنك إذا وفيت هذا المقام حقه من التصور أثبتّ لله الأسماء الحسنى والصفات العلى حقيقة فخلصت من التعطيل، ونفيت عنه خصائص المخلوقين ومشابهتهم فخلصت من التشبيه، فتدبر هذا الموضع واجعله آخيتك التي ترجع إليها في هذا الباب"[50].

---

[50] ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج1، ص291.

المبحث الخامس

دفع الإشكالات المتوهم ورودها على حكم جعل خصائص الله للمخلوق

سبق التأكيد على أن من مقتضيات ثبوت خصائص الله وتحديد مفهومها وأوصافها الكلية ضبط مفهوم التوحيد والشرك، وأن جعل شيء من خصائص الله للمخلوقين يعد شركا.

ولكن هذا الحكم يشكل عليه بعض ما جاء في ظاهر بعض النصوص من أنه ليس كل أمر خاص بالله يكون ادعاء الإنسان له ودخوله فيه يعد موجبا للشرك الأكبر، فهناك أمور ثبت بالنص الشرعي انفراد الله بها، ولم يُحكم على من نازع الله فيها بالخروج من الإسلام.

ومن الأمثلة على ذلك: العظمة والكبرياء، فإنها من أوصاف الله تعالى الخاصة به، كما جاء في الحديث القدسي: ‹‹العز إزاره والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته››[51]، ومع ذلك فلم يجعل العلماء التكبر –مع أنه منازعة لله فيما انفرد به– كفرا أكبر، وإنما عدُّوه من الكبائر.

ومن الأمثلة على ذلك: التصوير، فالخلق والتصوير من خصائص الله، فقد جاء في الحديث: ‹‹قال الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة أو شعيرة›› [52].

ومنازعته في هذه الصفة ليست كفرا عند العلماء إلا مع الاستحلال أو إذا ادعى الحق لنفسه في ذلك.

فهذه الأمثلة تدل على أنه ليس كل وصف انفرد الله به دون خلقه يكون الدخول فيه والادعاء له موجبا للخروج من الإسلام[53].

---

[51] رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، ج4، ص23، حديث رقم (6846)، وغيره.

[52] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {والله خلقكم وما تعملون} [الصافات:96]، ج9، ص161، حديث رقم (7559)؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب أو صورة، ج3، ص671، حديث رقم (2111).

[53] ينظر: خالد العنبري، **الحكم بغير ما أنزل الله**، ص 187، 203، 268؛ وبندر العتيبي، **الحكم بغير ما أنزل الله**، ص 44، 99.

وهذا الاعتراض مبني على أغلاط منهجية متعددة، وعلى أخطاء في الفهم والاستدلال، وبيان ما فيه من غلط يتحصل في الأمور التالية:

الأمر الأول: أن دلالة النوع الأول ليست قائمة على ثبوت معنى انفراد الله بالتشريع فقط –وإن كان هذا الثبوت كافيا– وإنما هي دلالة مركبة من أمرين –كما سبق التنبيه على ذلك–: معنى الانفراد ومعنى التلازم بين مفهوم التشريع ومفهوم العبادة، وهذا التركيب ظاهر جدا في خطاب يوسف عليه السلام لقومه، فالاعتراض بذلك المعنى غير كافٍ في نقض هذا الدليل.

الأمر الثاني: أنا لا نسلم بأن الشريعة لم تحكم على من ادعى مشاركة الله فيما يختص به بالشرك الأكبر، وأما الأمثلة التي ذكروها فهي لا تدل على ذلك.

أما التكبر، فصفة التكبر المختصة بالله تعالى لا يمكن لأحد من البشر الوصول إلى الاتصاف بها ألبتة، فهي من جنس الحياة الدائمة والعلم الشامل والقدرة المستوعبة لكل أمر ممكن، وهذه الأوصاف من الأوصاف الإلهية التي لا يمكن لأحد من الخلق أن يبلغ إلى الاتصاف بها.

وغاية ما يقع من الإنسان المتكبر أن يتلبس بأوصاف قلبية وسلوكية سماها المشرع الحكيم تكبرا وحرمها، وحكم على المتصف بها بأنه منازع لله عز وجل، وإذا رجعنا إلى النصوص نجد أنها جعلت التكبر الصادر من الإنسان مراتب، بعضها كفر أكبر، كالتكبر الحاصل من إبليس، فقد قال الله تعالى عنه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:34].

وبعضها ليس كفرا، وإنما هو كبيرة من الكبائر، مثل: التكبر الذي جاء في النصوص تفسيره بأنه غمط الناس وبطر الحق.

والتعامل الصحيح مع هذا التقسيم هو أن نقول: إن الشريعة جعلت التكبر نوعين: نوعا خاصا بالله، فحكم على المتصف به بالوقوع في الكفر الأكبر، ونوعا غير خاص به تعالى، فلم تحكم عليه بالكفر، فهذا التعامل هو الذي يتسق مع منهجية العلماء في التعامل مع الأصول الكلية القطعية.

ولكن أصحاب ذلك الاعتراض غفلوا عن هذا المعنى، فانتهوا إلى أن عدم تكفير المتكبر في بعض الصور يدل على أن خصائص الله نوعان: نوع يحكم على المتصف به بأنه واقع في الكفر الأكبر، ونوع ليس كذلك.

وأما قضية التصوير فالأمر فيها أظهر، فقد نص عدد من العلماء بناء على تنوع تراكيب النصوص التي جاءت في شأنه على أن التصوير قسمان[54]:

الأول: ألا يقصد بفعله مضاهاة خلق الله، وإنما فعله عبثا أو تكسبا، فهذا لا يحكم عليه بالوقوع في الكفر الأكبر.

الثاني: أن يقصد بتصويره مضاهاة خلق الله ومحاكاته، فهذا يحكم عليه بأنه واقع في الكفر الأكبر، ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ‹‹أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون: الذين يضاهون خلق الله››[55].

ومقتضى النوع الثاني أن حكم التكفير يتعلق بقصد المضاهاة سواء استحل المصور فعله ذلك أم لم يستحله.

والتعامل الصحيح مع التصوير هو أن يقال: إن له حالين، إما أن يقصد المصور أن يشارك الله فيما اختص به فهذا كفر أكبر، وإما ألا يقصد ذلك، فهذا لا يحكم عليه بالكفر، وهذا التقسيم متسق مع ذلك الأصل الكلي، وهو أن حقيقة التوحيد قائمة على إفراد الله بما يختص به، ولهذا يقول القرطبي (ت:656هـ-1258م) في بيان المراد من الحديث: "دل هذا الحديث على أن الذم والوعيد إنما علق من حيث تشبهوا بالله تعالى في خلقه، وتعاطوا مشاركته فيما انفرد الله تعالى به من الخلق والاختراع"[56]، فجعل مناط الذم متعلقا بما اختص الله به.

ولكن أصحاب ذلك الاعتراض غفلوا عن هذا المعنى وقلبوا الأمر، فجعلوا انقسام التصوير إلى ذينك الحالين دليلا على مناقضة حقيقة التوحيد ذاتها، فانتهوا إلى أنه يدل على أن خصائص الله نوعان: نوع يحكم على المتصف به بأنه واقع في الكفر الأكبر، ونوع ليس كذلك.

---

[54] انظر: النووي، يحيى بن شرف، **شرح النووي على صحيح مسلم**، ج14، ص91؛ والطيبي، الحسين بن محمد، **شرح المشكاة**، ج9، ص2948؛ ومحمد واصل، **وأحكام التصوير في الفقه الإسلامي**، ص149.

[55] أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، ج7، ص168، حديث رقم (5954).

[56] القرطبي، أحمد بن عمر، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ج5، ص432.

الأمر الثالث: أنه على التسليم بأن دلالة النوع الأول ليست قائمة إلا على معنى الانفراد، فمن المقرر عند العلماء: أنه إذا ثبت أصل كلي قطعي في الشريعة فإنه لا يجوز القدح فيه بنصوص ظنية ومعان فرعية، وإنما يجب حمل تلك النصوص والمعاني على وفق ذلك الأصل الكلي، وفي بيان هذه المنهجية يقول الشاطبي (ت:790هـ-1388م): "إذا ثبتت قاعدة كلية في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات، فلا ترفعها آحاد الجزئيات"[57].

ومن المعلوم أن التوحيد -الذي هو أعظم حقيقة في دين الإسلام- يقوم في جوهره على انفراد الله بما يختص به من معاني الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأن الشرك تقوم حقيقته على نسبة شيء من خصائص الله إلى أحد من المخلوقين، أو على ادعاء مساواة غير الله بالله فيما يختص به، فكل أمر ثبت كونه خاصا بالله تعالى وكون الله تعالى منفردا به دون المخلوقات فإن ادعاءه لأحد من المخلوقين شرك أكبر مخرج من الملة.

وأصحاب ذلك الاعتراض خالفوا تلك الحقيقة وناقضوا ذلك الأصل، فإنهم حين رأوا بعض النصوص التي فهموا من ظاهرها الظني أن فيها عدم الحكم بالشرك على من ادعى مشاركة الله في شيء من خصائصه طفقوا يقولون: ليس كل أمر اختص الله به يدخل في حقيقة التوحيد وأصله، ولا يحكم على من ادعاه لنفسه أو فعله بالشرك الأكبر، وإنما خصائص الله نوعان في الحكم.

وقولهم هذا غير صحيح؛ لأن حاصله أنهم نقضوا دلالة أصل كلي قطعي بدلالة ظنية احتمالية، وهذا غير مقبول في مناهج الاستدلال وقوانينه.

وكان الواجب المنهجي عليهم أن يحملوا تلك النصوص التي فهموا من ظاهرها الاحتمالي وفق مقتضيات ذلك الأصل الكلي ويحددوا معناها بما يتسق معه، خصوصا وأن جعل التشريع لله لم يأت في نص واحد فحسب، وإنما جاء في جملة نصوص في دلائل ظاهرة قاطعة باختصاص الله به، بينما ما ذكروه وارد في نص واحد يدل في ظاهره على مراده من غير أن يوجد فيه كل تلك القرائن والأدلة.

---

[57] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، ج2، ص96.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر بمنه وكرمه إتمام هذا البحث، الذي أسأل الله تعالى أن يجعله نافعا مباركا، وقد انتهيت فيه إلى عدد من النتائج والتوصيات، من أهمها:

الأمر الأول: أن خصائص الله متعلقة بكل ما يرجع إلى وجود الله وذاته؛ فبعض الخصائص متعلق بالربوبية، وبعضها متعلق بالألوهية، وبعضها متعلق بالأسماء والصفات.

الأمر الثاني: أن خصائص الله متنوعة في دلائلها، فبعضها يدل عليه الأدلة العقلية وبعضها يدل عليه الأدلة الشرعية.

الأمر الثالث: أن خصائص الله متفاوتة في دلالاتها على مباينة الله تعالى لخلقه.

الأمر الرابع: أن خصائص الله تعالى ليست محصورة في عدد، فكل ما ثبت لله من الأسماء والصفات فهو من خصائصه سبحانه.

الأمر الخامس: أن إدراك خصائص الله ومعرفتها له أثر علمي وعملي على المسلم.

الأمر السادس: أن من أهم ما ينبغي للباحثين توسيع البحث في جمع خصائص الله المتعلقة بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وإفراد كل نوع منها ببحث مفرد.

الأمر السابع: يحسن بالباحثين في المجال العقدي أن يتتبعوا أثر الانحراف في خصائص الله في المذاهب المنحرفة على كل المجالات.

قائمة المراجع

- إسماعيل الدهلوي، **تقوية الإيمان**، تحقيق: سيد عبد الماجد الغوري، (دار وحي القلم، ط1، 1424هـ=2003م).
- الآمدي، علي بن أبي علي، **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، د.ت).
- بندر العتيبي، **الحكم بغير ما أنزل الله**، (الرياض، ط2، 1429هـ=2008م).
- تميم القاضي، **قلب الأدلة**، (الرياض: دار الرشد، ط1، 1435هـ=2014م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الاستغاثة في الرد على البكري**، تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، (الرياض: دار الوطن، ط1، 1417هـ=1997م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الاستقامة**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1403هـ=1983م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (الرياض: دار العاصمة، ط2، 1419هـ=1998م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الرد على الإخنائي**، تحقيق: أحمد العنزي، (جدة: دار الخراز، ط1، 1420هـ=2000م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الرد على الشاذلي**، تحقيق: علي العمران، (السعودية: دار عالم الفوائد، ط1، 1429هـ=2008م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الصفدية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1406هـ=1985م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **بيان تلبيس الجهمية**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1426هـ=2005م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1403هـ=1983م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، د.ط، 1418هـ=1997م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (المدينة

المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1406هـ=1985م).

- الجرجاني، علي بن محمد، **شرح المواقف**، (مصر: مطبعة السعادة، د.ط، 1325هـ=1907م).
- خالد العنبري، **الحكم بغير ما أنزل الله**، (مصر: دار المنهاج، ط1، 1423هـ=2003م).
- الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد، **شأن الدعاء**، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، (دمشق: دار الثقافة العربية، ط2، 1412هـ=1992م).
- سليمان بن عبد الله، **تيسير العزيز الحميد**، تحقيق: أسامة العتيبي، (الرياض: دار الصميعي، ط2، 1429هـ=2008م).
- السنوسي، محمد بن يوسف، **شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى**، (مصر: مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1354هـ=1936م).
- ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ=2000م).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، تحقيق: مشهور آل حسن، (دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ=1996م).
- الشهرستاني، عبد الكريم بن أبي بكر، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، د.ط، د.ت.
- شوكاني، محمد بن علي، **الدر النضيد**، تحقيق: أبو عبد الله الحلبي، (دار ابن خزيمة، ط1، 1414هـ=1993م).
- الطيبي، الحسين بن محمد، **شرح المشكاة**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1412هـ=1991م).
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (دمشق: دار الفكر، د.ط، 1399هـ=1979م).
- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، تحقيق: جماعة من المحققين، (د.ط، د.ت).
- القرطبي، أحمد بن عمر، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: جماعة من المحققين، (دمشق-بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1420هـ=1999م).
- ابن القيم، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، (الغرب: دار المعرفة، ط1، 1420هـ=1999م).
- ابن القيم، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي العمران، (مكة

المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1425هـ=2004م).

- ابن القيم، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، **تحفة المودود بأحكام المولود**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، (دمشق: مكتبة دار البيان، ط1، 1391هـ=1971م).
- محمد الشظيفي، **مباحث المفاضلة في العقيدة**، (دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ=1998م).
- النووي، يحيى بن شرف، **شرح النووي على صحيح مسلم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ=1972م).
- أبو يعلى الحنبلي، محمد بن الحسين، **إبطال التأويلات**، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، (الكويت: دار إيلاف الدولية، د.ط، د.ت).